

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عيَّب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للأردن في تشرين أول 2013، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في تشرين الثاني 2018، وافق الأردن على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

الأردن

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 24 تشرين الأول 2013 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 6 كانون الثاني 2014 (A/HRC/25/9)
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين الثاني 2016
- المشاورات الوطنية: أيار 2017
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: كانون ثاني 2018- آذار 2018
- الاستعراض المقبل: تشرين ثاني 2018

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في الأردن (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	اتفاقية حقوق الطفل
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام



ضمان زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم للجميع، ولا سيما النساء في المناطق الريفية.

مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين نظام الرعاية الصحية، وخاصة للفتيات والفتيان. اعتماد تشريعات تحمي النساء ذوات الإعاقة العقلية من التعقيم القسري. مواصلة الجهود لضمان الحصول على المياه للجميع عن طريق تحسين خدمات المياه.



اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك العمل في مناصب مرموقة في السلطتين التنفيذية والقضائية، على الصعيد الوطني والمحلي.

تعزيز التدابير الرامية إلى حماية النساء الضحايا أو المعرضات للتهديد والعنف. منح حقوق المواطنة المتساوية للرجال والنساء.

ضمان التنفيذ السليم لأحكام القانون ذات الصلة بحماية حقوق المرأة، وحقوق الطفل على وجه التحديد والأسرة بشكل عام.



زيادة العمل على تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

الاستمرار في اعتماد استراتيجيات وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لضمان وحماية العمال الأجانب واحترامهم؛ ووقف جميع أوجه التمييز في أماكن العمل؛ وضمان المساواة في المرتبات والاستحقاقات وضمان كفاءة آليات تطبيق العدالة.

تعزيز حماية في العمل لجميع العاملين في الأردن، مع التركيز بشكل خاص على المهاجرين، والأطفال، والعمال في المنازل.



إعادة تقييم ودراسة التعديلات الأخيرة لقانون المطبوعات والنشر، وقانون جرائم نظام المعلومات وقانون العقوبات التي تهدد الحق في حرية التعبير، ولا سيما على الإنترنت.

ضمان الممارسة القانونية والقضائية لتتناسب مع الأحكام المتعلقة بالتشهير أو جرائم التعبير.

تزويد المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بالموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لكي تتمكن من تنفيذ رسالتها وبرامجها.

مواصلة تدريب وبناء قدرات القضاة والمتخصصين للتعامل مع الفئات المهمشة.

ضمان حماية حقوق الطفل وتوفير مراكز ملائمة لقضاء الأحداث فترة احتجازهم.

مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى منع التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز وضمان أن يتم التحقيق بجميع ادعاءات التعذيب بصورة شاملة ومستقلة.

تعزيز التشريعات التي تحمي النساء والفتيات من الزواج القسري أو دون السن القانوني وتطوير القانون الجنائي فيما يتعلق بالإغتصاب، ولا سيما بإزالة المادة 308 وتعديل قانون العقوبات لإلغاء إعفاء المتهمين بارتكاب جرائم الشرف من الملاحقة القضائية، وإنفاذ هذا التشريع، ولا سيما في مخيمات اللاجئين.

اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان حق المعتقلين الإداريين في رفع دعاوى أمام محكمة الطعن في شرعية احتجازهم عن طريق المساعدة القانونية.